

تحليل إخباري

واشنطن تدرس التدخل المباشر في الحرب على اليمن

المجازر بحق المدنيين، في محاولة للهروب إلى الأمام للتغطية عن مازقهم المتلاحقة. يأتي ذلك، كعقاب جماعي يهدف إلى إدماء الشعب اليمني، ودفعه إلى الوقوف بوجه «أنصار الله» من جهة. والضغط على واشنطن لاتخاذ قرار بالمشاركة البرية المباشرة في الحرب. وقد لوحظ الغياب التام لتعليقات كل من واشنطن ولندن عن مجموعة المجازر المنتقلة في الأيام الأخيرة في اليمن، إذ إن الدولتين لم تعودا تتأنيان بأنفسهما عن الحصار المفروض على اليمن، أو الاكتراث بوجود خطة تسهم في امتصاص غضب المنظمات الإنسانية ونقمتها حيالهما، وفي إخفاء حقيقة تورطهما العميق في حرب اليمن.

مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشاركان في الحرب عبر تقديم الخدمات اللوجستية والفنية والاستخبارية، والتحديث الدائم لبنك الأهداف، بالإضافة إلى وجود خبراء أميركيين وبريطانيين في الحدود بين البلدين، وغرف العمليات والمختلطة.

وتعتبر الإدارة الأميركية أن وظيفتها منع سقوط السعودية في الهاوية، وحمايتها من هزيمة محققة عنها حتى لو تطلب الأمر إطالة أمد الحرب. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن إدارة دونالد ترامب غير مكترثة بالبيئة بالرأي العام العالمي وتلوث سمعة البلاد وفقدان صدقيتها، وإن وجد حرج في بعض المؤسسات الأميركية يعبر عنه بالتصريحات والتعبيرات الهامشية.

إلى ذلك، كثرت التسريبات في نهاية العام الماضي عن طلب إماراتي سعودي من واشنطن بالتدخل المباشر في الحرب على اليمن، أهمها الوثيقة السرية المرسلة من سفير الرياض في واشنطن الأمير خالد بن سلمان، إلى أخيه ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، حول لقاءات يعقدها السفير السعودي في الولايات المتحدة، بمشاركة سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من أجل إقناعهم بضرورة الموافقة والإجماع على عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لإصدار قرار أممي بالتدخل العسكري المباشر في الأراضي اليمنية دعماً للتحالف العربي وفرض وصاية الأمم المتحدة على باب المندب والموانئ اليمنية، وذلك بذريعة الحرص على تأمين سلامة الملاحة الدولية من التهديدات الإرهابية لمليشيات الحوثي حسب زعمه.

كذلك كشفت مصادر دبلوماسية وأخرى صحافية أن الإمارات طلبت من الأميركيين التدخل العسكري المباشر في اليمن، وأن طلبها حظي بقبول من قبل الرئيس دونالد ترامب، مع اشتراطه تمويل العمليات العسكرية البرية والبحرية والجوية، ولكن بعد موافقة الكونغرس الأميركي.

لقمان عبدالله

تدرك الولايات المتحدة الأميركية أن المجازر السعودية بحق الشعب اليمني تسيء إلى سمعتها وتحدث ضرراً كبيراً في ادعاءاتها راعية لحقوق الإنسان ومدافعة عن المعاهدات والقوانين العالمية التي تفرض على الدول تحييد المدنيين زمن الحرب، ورفض استخدامهم كأوراق سياسية للضغط مثلما تفعل الرياض مع صنعاء. وهي، أي واشنطن، تغض النظر عن حلفيتها السعودية في فرض الحصار المطبق في خطة منسقة مع لندن لتجويع الشعب اليمني كإداة من أدوات الحرب.

فانسداد الأفق السياسي والإخفاق الميداني للقوات السعودية والإماراتية في الحرب على اليمن، ولا سيما بعد فشل المشروع الأميركي في كل من العراق وسوريا فرضاً على واشنطن التصدي المباشر عن حلفها المعادي لليمن مقابل الأصوات المعارضة لاستمرار الحرب. وهذا اقتضى أن تخلع قفازاتها وتكشف عن أنيابها. وعلى أي حال، إن تطور الصراع إلى مستوى متقدم ودخول القوة الصاروخية اليمنية في ميزان الردع الاستراتيجي وتشكيلها تهديداً خطيراً للاستثمارات الأجنبية وضرباً لهيبة المنظومة الخليجية التابعة لواشنطن يحتم على الأخيرة الانتقال إلى مرحلة تختلف من المرحل السابقة، إذ لم يعد السنتاتيكي الحالي يتلاءم مع المصالح الأميركية، كذلك فإنه يُكسب صنعاء ثباتاً واستقراراً على المستوى الداخلي، أو الاعتراف بهم أمراً واقعاً سيفرض نفسه على الجميع. في هذا الإطار، لا تدفع واشنطن ضريبة عن الرياض، بل هي تدفع عن نفسها شرّ الهزيمة. وما التبنّي الكامل للغلو السعودي من قبلها إلا دليل على تصاققها والتحامها بأهداف الرياض، والانطلاق من أن خسارة الأخيرة له تأثير مباشر على مصالح واشنطن في اليمن خصوصاً والإقليم بالعموم. يظهر ذلك في كل مرة، وليس آخرها الضجة السياسية والإعلامية التي افتعلتها واشنطن على أثر سقوط الصاروخين اللذين أطلقهما الجيش اليمني على الرياض، لدرجة أن المتابعين اعتقدوا أن واشنطن المهذبة بالصاروخ لا الرياض.

ذهب الإدارة الأميركية إلى التبنّي الكامل للأساليب الوحشية التي يمارسها النظام السعودي بحق المدنيين اليمنيين، باعتبار المملكة «المفتاح الأميركي» الأساسي في المنطقة ولا تستطيع الاستغناء عنه، أو إيجاد بديل مناسب يحفظ مصالحها من دونها. ومشكلة واشنطن في هذا الإطار أن حليفها (الرياض وأبو ظبي) غير قادرين على تحقيق النصر الحاسم، وأقل من النصر في الحرب اليمنية بعد هزيمة نكراء. وأمام عجز «الحلفيين» عن تحقيق القضاء على «أنصار الله» في جبهات القتال وفشل الرهان على الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، لجأوا إلى زيادة

في ذلك تأييد أطراف إقليمية ودولية. وبعث السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، غلام علي خوشرو، أمس، برسالتين متطابقتين إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، دان فيهما محاولات «التدخل الصارخة» من قبل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الإيرانية، واصفاً تلك المحاولات بأنها «تتناقض مع قواعد القانون الدولي». على المقلب الخارجي، جددت روسيا، أمس، رفضها اقتراح الولايات المتحدة عقد اجتماع غير عادي لمجلس الأمن الدولي لبحث التطورات الأخيرة في إيران، واصفة ذلك الاقتراح بأنه «ضار ومدمر». وقال نائب وزير الخارجية، سيرغي ريبكوف، في تصريحات صحافية، «(إننا) لا نرى دوراً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن»، لافتاً إلى أنه «رغم المحاولات العديدة لتسوية ما يجري فعلاً في إيران»، إلا «(إننا) على ثقة بأن جارتنا وصديقتنا ستتغلب على صعوباتها الحالية». أما تركيا، فكررت على لسان رئيسها، رجب طيب أردوغان، أمس، رفضها «تدخل أشخاص من الخارج في شأن داخلي إيراني». ونقل أردوغان، في مقابلة تلفزيونية، عن نظيره الإيراني، حسن روحاني، تأكيد «الوضع سيستقر خلال يوم أو اثنين»، وأنه «ليس هناك ما يدعو إلى القلق». واعتبر أن «بعض الأشخاص من الخارج يتفرون هذا الوضع في إيران»، مؤكداً أن «مثل تلك الاستفزازات ليست مقبولة». بدوره، رفض المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالين، «أي تدخل يستهدف سلم المجتمع الإيراني واستقراره». وحذر قالين، في مؤتمر صحافي، عقده في أنقرة، من أن «التدخل الخارجي في إيران، من خلال تصريحات وتغريدات على تويتر يصدرها مسؤولون في دول أخرى، سيكون له رد فعل عكسي».

وكان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قد دعا إلى «تبنّي نوع من التوازن» إزاء إيران «في مثل هذه الظروف»، محذراً من أن «النهج الرسمي الذي تبنته الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، وهم حلفاؤنا في كثير من النواحي، يكاد يكون نهجاً يقودنا إلى حرب».

(الأخبار)



من البنوك الحكومية». وفيما يغلب على خطاب الشخصيات المعارضة الموجودة في الخارج حديث «استجداء التدخل الأجنبي»، تصعد إيران مواقفها وتحركاتها الراضية لأي تدخل من هذا النوع، مُستقطبة

للتحديات، وخصوصاً مع عدم إيفاء الدول المانحة بوعودها تجاه اللاجئين السوريين، وهو ما عبّر عنه حتى رأس النظام حين قال إن اللجوء السوري يكلف الأردن ربع موازنته. وبالتوازي مع مضمون التوجهات الحكومية المقبلة، هناك ارتفاع في أسعار المحروقات والكهرباء لا يبدو له أفق، وقد يبدو الحديث عن توزيع دعم للخبز «للفئات المستحقة» طريفاً بعد تصريحات رئيس اللجنة المالية في المجلس، عن قيمة الدعم الذي يبلغ 14 سنتاً أميركياً للفرد الواحد عن كل يوم.

حتى الآن لا ردود فعل شعبية على ارتفاع سعر كيلو الخبز من 23 سنتاً إلى 44، علماً أن «هبة الخبز» عام 1996 أسقطت حكومة عبد الكريم الكباريتي حين طرح السيناريو نفسه، كذلك فإن الحراك الذي انطلق في 7 كانون الأول 2011 بالتزامن مع المظاهرات في الوطن العربي لم يؤسس آنذاك لحامية شعبية قادرة على التصدي لسياسات حكومات «الجبابة»، رغم نجاحه جزئياً في تأجيل ما أقرّ عبر موازنة 2018 حين انتهى «العرض» وصدقت «الرسالة»!

«الإخوان» في عمر المجلس النيابي على مدار سنوات، فإن الآلية التي انتهجتها الكتلة للضغط «المزعم» باتجاه «ضرب» نصاب جلسة التصويت على الموازنة يذكر بموقف نواب الجماعة الذين انسحبوا من جلسة التصويت على إقرار معاهدة وادي عربة. وهذا «التكتيك»، وفق مراقبين، ما هو إلا مخرج آمن يحفظ ماء الوجه لـ«الإخوان» الذين لا

من اللافت خلو المنح الخارجية في هذه الموازنة من المال الخليجي

يريدون التصادم المباشر مع النظام على موضوع «محسوم» مسبقاً مثل الموازنة.

بناءً على ذلك، يدخل المواطنون العام الجديد مكشوفين الظهر، لكن من الخطأ الاعتقاد أن هذه الموازنة هي الأضعف، لأنها سلسلة من الموازنات السابقة المتوائمة مع النهج الاقتصادي البعيد كل البعد عن خطط تنموية قادرة على بناء اقتصاد وطني يستطيع التصدي

وهو لقب لم يكن متداولاً في المملكة قبل ذلك.

ورغم أن أزمة القدس كانت فرصة استعراضية للكثير من النواب، فإن موضوع الموازنة خطف الأنظار لبضع الوقت، وخصوصاً في آخر يوم من السنة الماضية، إذ نوقشت الموازنة وأقرت في اليوم نفسه، وذلك على غير عادة المجلس. ففي الجلسة التي حضرها 99 نائباً من أصل 130، جرت الموافقة على «مشروع الموازنة العامة والوحدات الحكومية 2018» بتصويت 58 نائباً مع المشروع، فيما حجب الباقيون أصواتهم.

وقاطع عدد من النواب الذين يشكلون «كتلة الإصلاح»، المحسوبة على «الإخوان المسلمون» (14 نائباً)، ومستقلون، والجلسة. وهذا يعني أن النتيجة الضعيفة لإقرار قانون الموازنة كانت ستتغير إذا حضر المقاطعون لجلسة التصويت وحجبوا أصواتهم، وهو ما أثار انتقادات واسعة لـ«الإصلاح» التي دافعت عن نفسها بالقول إنها التزمت المذكورة النيابية التي وقعت في مطلع كانون الأول الماضي لمقاطعة جلسات مناقشة الموازنة. وعلى اختلاف قوة وجود

بعد نفاذ المنحة الخليجية التي حصل عليها الأردن على مدار خمس سنوات على شكل مشاريع. أيضاً، جاء هذا الرقم قبل تهديدات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بمعدقبة الدول التي ستصوت مع قرار مجلس الأمن «بإبقاء الوضع في القدس على ما هو عليه»، وكانت المملكة مع المصوتين.

وفي موسم الموازنة المقلق، تصدرت تصريحات ترامب المشهد الداخلي على المستويين الرسمي والشعبي، إذ انشغل مجلس النواب في التحركات المحلية والخارجية لدعم اللقاءات الدبلوماسية التي يجريها الملك عبد الله الثاني بنفسه، كذلك أعلنت اللجنة القانونية النيابية منتصف الشهر الماضي أنها ستراجع الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل، وهذا يشمل معاهدة وادي عربة، من أجل رصد الخروق الإسرائيلية. وفي آخر جلسات المجلس، 31 كانون الأول الماضي، التي أقرت فيها الموازنة، ظهر النواب والفريق الوزاري وهم يضعون صورة للملك مع جملة «خادم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين».

